

الحيداد والوسطية في السياسة الخارجية العُمانية: مقارنة فكرية واستراتيجية في ظل التحولات الإقليمية

Neutrality and Moderation in Omani Foreign Policy: An Intellectual and Strategic Approach Amid Regional Transformations

فخر الدين ميهوبي¹

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، fakhreddine.mihoubi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/06/18

تاريخ القبول: 2025/10/01

تاريخ النشر: 2025/10/15

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العقيدة الفكرية للسياسة الخارجية العُمانية، التي تقوم على مبادئ الحيداد الإيجابي والوسطية، وتسعى لتقييم فعاليتها في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة. تعتمد المنهجية على تحليل تطور هذه السياسة منذ عهد السلطان قابوس حتى عهد السلطان هيثم بن طارق، مع التركيز على آليات التنفيذ والتحديات المعاصرة، حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العُمانية تمكنت من تحقيق نوع من التوازن الإقليمي عبر أدوات دبلوماسية ذكية، مع الحفاظ على الحيداد في الأزمات الخليجية واليمنية. كما أظهرت النتائج قدرة عُمان على التكيف مع المتغيرات الجديدة مع الحفاظ على الثوابت الاستراتيجية، رغم التحديات المتمثلة في الاستقطاب الإقليمي والتنافس الدولي.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية العُمانية، الحيداد الاستراتيجي، الوسطية، الدبلوماسية، التحولات الإقليمية.

Abstract: This study seeks to analyze the intellectual and strategic foundations of Oman's foreign policy based on principles of neutrality and moderation, while evaluating its effectiveness amidst regional and international transformations. The methodology examines the evolution of this policy from the reign of Sultan Qaboos to Sultan Haitham bin Tariq, with particular focus on implementation mechanisms and contemporary challenges. The study concludes that Omani foreign policy has successfully achieved regional balance through astute diplomatic tools while maintaining neutrality in Gulf and Yemeni crises. The findings demonstrate Oman's ability to adapt to new developments while preserving its strategic constants, despite challenges posed by regional polarization and international competition.

Keywords: Omani foreign policy, strategic neutrality, moderation, diplomacy, regional transformations

المؤلف المرسل: فخر الدين ميهوبي، fakhreddine.mihoubi@univ-biskra.dz

مقدمة: تُعدّ السياسة الخارجية انعكاسًا مركبًا لمجموعة من العوامل البنيوية، تشمل التاريخ والجغرافيا والثقافة والبُعد الاقتصادي، غير أنّ ما يميز السياسة الخارجية لسلطنة عُمان هو خصوصيتها الفريدة التي قامت على مبدأ الحيداء الإيجابي، والدبلوماسية الهادئة، والابتعاد الواعي عن الاصطفافات الإقليمية والدولية.

فمنذ عهد السلطان الراحل قابوس بن سعيد مرورًا بالسلطان هيثم بن طارق، استطاعت السلطنة ترسيخ توجه دبلوماسي مستقل ومتوازن، مكّنها من أداء دور الوسيط المقبول لدى مختلف الأطراف، ومكنها من التحول إلى منصة إقليمية للحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية، وسط بيئة سياسية إقليمية تتسم بالصراعات والتوترات المتصاعدة.

وتُعدّ هذه السياسة، في السياق العُماني، حالة استثنائية في محيط إقليمي بالغ التعقيد، إذ تمكّنت مسقط من بلورة نهج قائم على الحكمة والتوازن، بما يسمح بتحقيق معادلة دقيقة بين الحفاظ على المصالح الوطنية والانخراط البنّاء في القضايا الإقليمية والدولية. وفي الوقت الذي اختارت فيه غالبية دول الخليج التوضع ضمن تحالفات ومحاور أمنية صلبة، حافظت عُمان على خيار "الحيداء الفاعل"، الذي لا يعني الانعزال، بل المشاركة الإيجابية في الوساطات والتسويات، ما منحها رصيدًا متناميًا من المصداقية والثقة على المستويين الإقليمي والدولي.

وعليه، فإن الإشكالية المركزية التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها هي:

كيف أسهمت عقيدة السياسة الخارجية العُمانية في ترسيخ نموذج الحيداء والوسطية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي مرتكزات عقيدة السياسة الخارجية العُمانية؟
- كيف انعكست هذه العقيدة على الممارسة الدبلوماسية للسلطنة في بيئتها الإقليمية والدولية؟
- هل يمتلك نموذج الحيداء والوسطية القدرة على الاستمرار والتكيف مع التحديات الراهنة، خاصة في عهد السلطان هيثم بن طارق؟

وُطرح للإجابة على هذه الإشكالية مجموعة من الفرضيات، أبرزها:

إن الجذور التاريخية والثقافية والدينية للسلطنة لعبت دورًا محوريًا في تكوين عقيدة دبلوماسية قائمة على الحيداء والوساطة.

إن سياسة الحيداء لم تكن خيارًا ظرفيًا، بل استراتيجية متكاملة تم دعمها بمؤسسات دستورية وأدوات سياسية واقتصادية فعّالة.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل المرتكزات الفكرية والتاريخية والدستورية التي قامت عليها السياسة الخارجية العُمانية.
- رصد أبرز أدوات وآليات تنفيذ هذه السياسة، لا سيما فيما يتعلق بالحياد والوساطة.
- تقييم مدى فعالية هذا النموذج في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية الحالية.
- استشراف مستقبل السياسة الخارجية العُمانية في ظل قيادة السلطان هيثم بن طارق.

تعتمد هذه الدراسة في تناولها للسياسة الخارجية العُمانية على **المنهج الوصفي**، الذي يتيح فهم السياق العام لتوجهات السلطنة الخارجية من خلال ملاحظة وتحليل العناصر البنوية والسلوكية التي تشكل هذا التوجه. ويُستكمل هذا المنهج بالتحليل التاريخي لتطور السياسة الخارجية العُمانية منذ بدايات التأسيس الحديث في عهد السلطان قابوس بن سعيد، مروراً بالتحويلات الراهنة في عهد السلطان هيثم بن طارق، مما يسمح برصد استمرارية المبادئ وثبات التوجهات رغم تغَيّر السياقات. تعتمد هذه الدراسة على **اقتراب الدور** باعتباره المدخل الأكثر ملاءمة لتحليل السياسة الخارجية العُمانية، إذ يركز على طبيعة الأدوار التي تسعى السلطنة إلى تأديتها في محيطها الإقليمي والدولي، أكثر من الاقتصار على دراسة الأسس أو الحلول.

وبالإضافة إلى ذلك، توظف الدراسة **اسلوب المقارنة** بين الأدوار الدبلوماسية العُمانية في مختلف القضايا الإقليمية والدولية، من أجل الوقوف على ثوابت السياسة الخارجية وتمييزها عن غيرها من التجارب الخليجية، سواء من حيث الأدوات أو الغايات أو مستوى الانخراط في القضايا الخارجية.

المحور الأول: المحددات الفكرية والإطار الاستراتيجي للسياسة الخارجية العُمانية

أولاً الجذور التاريخية والمحددات الداخلية:

- 1- الخلفية التاريخية (من عهد السلطان قابوس إلى السلطان هيثم بن طارق).
- 2- الأطر الدستورية والمؤسسات المنظمة للسياسة الخارجية.
- 3- تأثير العوامل الداخلية (الثقافة، الدين، الاقتصاد) في تشكيل السياسة الخارجية.

ثانياً العقيدة الدبلوماسية العُمانية:

- 1- مبادئ الحياد الإيجابي والوسطية وعدم الانحياز.
- 2- الأدوات الفكرية (القيم الإسلامية والهوية العُمانية) في صنع القرار.

المحور الثاني: آليات تنفيذ في السياسة الخارجية العُمانية ومظاهر الحِياذ والوسطية

أولاً: الأدوات السياسية والاقتصادية:

- 1- الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف (وساطات عُمان، عضويتها في المنظمات الدولية).
- 2- الأدوات الاقتصادية (اتفاقيات التجارة، الاستثمارات) والثقافية (الدبلوماسية العامة).
- 3- القوة الناعمة والخطاب الثقافي.

ثانياً الحِياذ في الأزمات الإقليمية

- 1- الموقف من الأزمات الخليجية.
- 2- العلاقات مع إيران كنموذج للحِياذ الاستراتيجي
- 3- الوساطة العُمانية في الأزمة اليمنية

ثالثاً الحِياذ في المحافل الدولية

- 1- الوساطة في ملفات غير عربية.
- 2- الحِياذ في المنظمات الإقليمية والدولية

المحور الثالث: التحديات ومستقبل السياسة الخارجية في عهد السلطان هيثم بن الثبات

والتكيف

أولاً التحديات الإقليمية والدولية:

- 1- التوترات في الخليج (العلاقة مع إيران، الأزمات اليمنية).
 - 1- الضغوط الاقتصادية والاستقطاب العالمي (العلاقات مع أمريكا والصين).
- أولاً: الثبات في المبادئ والقيم الدبلوماسية التقليدية

- 1- الحفاظ على الحِياذ والوساطة في النزاعات.
- 2- تعزيز الأدوار المؤسسية (مثل مركز الحوار العُماني).

ثانياً: التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية:

- 1- تحديث الأدوات الاقتصادية في إطار
- 2- إدارة التحالفات في ظلّ التنافس الجيوسياسي (التوازن بين القوى الكبرى).

المحور الأول: الأسس الفكرية والإطار الاستراتيجي للسياسة الخارجية العُمانية أولا الجذور التاريخية والمحددات الداخلية:

1- الخلفية التاريخية (من عهد السلطان قابوس إلى السلطان هيثم بن طارق).

تتمتع سلطنة عُمان بتاريخ طويل من الاستقلال السياسي والانخراط التجاري والدبلوماسي في النظام الدولي، وهو ما أرسى تقاليد خاصة ميزتها عن باقي دول الخليج. فمنذ القرن السابع الميلادي، لعبت عُمان دورًا بارزًا في نشر الإسلام عبر طرقها البحرية والتجارية نحو شرق إفريقيا (خصوصًا زنجبار) وسواحل جنوب آسيا، حيث ترك التجار العُمانيون أثرًا حضاريًا ودينيًا عميقًا لا يزال قائمًا حتى اليوم. في القرن السابع عشر، برزت السلطنة كقوة بحرية كبرى، بسطت نفوذها على ممرات استراتيجية في المحيط الهندي والخليج العربي، وأقامت امتدادات سياسية وتجارية في إفريقيا والهند، ما منحها خبرة مبكرة في التعامل مع القوى الدولية والموازنة بين مصالحها. وقد تميزت عُمان، بخلاف جيرانها الخليجيين، بالحفاظ على استقلالها النسبي رغم محاولات السيطرة الاستعمارية البرتغالية والبريطانية، الأمر الذي عزز لديها تقاليد سياسية راسخة في الدفاع عن السيادة والانفتاح على الخارج.¹

جغرافيًا، تملك السلطنة موقعًا فريدًا يطل على خليج عمان وبحر العرب، ويتحكم بجزء من مضيق هرمز الاستراتيجي، وهو ما جعلها تاريخيًا طرفًا محوريًا في معادلات التوازن الإقليمي بين قوى الجوار مثل إيران والسعودية من جهة، والقوى الدولية الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى. أما في العصر الحديث، فقد شكّل عام 1970 نقطة تحول محورية مع تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم؛ حيث تبني رؤية تحديثية شاملة، ركزت على إعادة بناء الدولة داخليًا والانفتاح الخارجي المتوازن. فمنذ سنوات حكمه الأولى، أنهى عزلة السلطنة، وسعى إلى إدماجها في محيطه الإقليمي والدولي، فكانت عُمان من أوائل الدول الخليجية انخرطًا في الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ثم مجلس التعاون الخليجي الذي شاركت في تأسيسه عام 1981.

وقد استمر هذا النهج مع تولي السلطان هيثم بن طارق الحكم عام 2020، مع الحفاظ على متركزات السياسة الخارجية العُمانية التقليدية المتمثلة في الحياد، الوسطية، وعدم الانحياز، مع محاولة تطوير الأدوات الدبلوماسية لمواكبة التحولات المتسارعة في البيئة الإقليمية والدولية..

من ناحية جغرافية، تملك السلطنة موقعًا فريدًا يطل على خليج عمان وبحر العرب، وتتحكم بجزء من مضيق هرمز الاستراتيجي، ما يفرض عليها مراعاة توازنات دقيقة في سياستها الخارجية، بين التفاعل مع قوى إقليمية كإيران والمملكة العربية السعودية من جهة، وبين الارتباط بتحالفات استراتيجية مع قوى عالمية كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة أخرى².

السلطان قابوس وضع نهجًا مميزًا في السياسة الخارجية، يتمثل في "الحيدة الإيجابي"³ الذي لا يعني الانفصال عن المحيط، بل التفاعل معه بروح التهدة والتقريب، دون الدخول في تحالفات عسكرية أو اصطفايات سياسية حادة. هذه السياسة كانت خيارًا استراتيجيًا، هدفه الأساس هو الحفاظ على الاستقرار الداخلي لعمان، الذي كان مهددًا آنذاك بتمرد داخلي (ثورة ظفار) وصراعات إقليمية (مثل الحرب العراقية-الإيرانية لاحقًا)⁴.

2- الأطر الدستورية والمؤسسات المنظمة للسياسة الخارجية.

أما على مستوى الأطر القانونية والدستورية الناعمة للسياسة الخارجية فتضمن النظام الأساسي للدولة عددًا من المبادئ التي ترسم معالم السياسة الخارجية. فالمادة (10) تنص صراحة على التزام الدولة بـ"إقامة علاقات طيبة مع الدول الأخرى تقوم على أسس الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية". كما تشير المادة (53) إلى صلاحيات رئيس الدولة في رسم السياسة الخارجية وتوقيع المعاهدات⁵.

هذه المبادئ لم تُوضع فقط كشكل دستوري، بل عكست توجهًا عمليًا اتبعته القيادة السياسية منذ البداية. حيث امتنعت السلطنة عن الانضمام إلى محاور إقليمية، مثل محور الرياض-أبو ظبي، واحتفظت بعلاقات مفتوحة مع إيران رغم التوترات الخليجية الإيرانية، كما رفضت قطع علاقاتها مع قطر⁶ خلال الأزمة الخليجية 2017.

3- تأثير المحددات الداخلية (الثقافة، الدين، الاقتصاد) في تشكيل السياسة الخارجية.

يُعد الاستقرار السياسي الداخلي، وتركيبية المجتمع العماني، من أبرز العوامل المحددة للسياسة الخارجية. فالنظام السياسي السلطاني يتمتع بدرجة عالية من المركزية، ما يمنح القيادة هامشًا واسعًا في صياغة السياسة الخارجية دون ضغوط حزبية أو شعبية. كما أن المجتمع العماني يتميز بتنوع مذهبي (سنة، إباضية، شيعة) ما يدفع الدولة لتبني خطاب خارجي لا يستفز أي طرف مذهبي إقليمي، وهو ما يبرر الحذر العماني في أزمت كالحرب في اليمن أو العلاقات مع إيران⁷.

كذلك، فإن حجم السكان المحدود نسبياً، والتحديات الاقتصادية المرتبطة باعتماد السلطنة على الموارد النفطية، يدفعان الدولة إلى تبني سياسة خارجية تهدف إلى التهدة وتجنب المغامرات السياسية، والتركيز على جذب الاستثمارات، وضمان أمن الملاحة في الممرات الدولية القريبة منها.

ثانياً العقيدة الدبلوماسية العُمانية:

1- مبادئ الحياد الإيجابي والوسطية وعدم الانحياز.

يمكن القول ان العقيدة الدبلوماسية للسياسة الخارجية العُمانية في العناصر الآتية:

الحياد المتوازن: حرصت السلطنة على عدم التورط في الصراعات الكبرى، مثل الحرب العراقية- الإيرانية، والغزو الأمريكي للعراق، والحرب في اليمن، مع تقديم دعم إنساني أو وساطات دبلوماسية كلما أمكن ذلك.⁸

الوساطة الفاعلة: لعبت عُمان دوراً فريداً في الوساطة بين إيران والغرب خلال مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني 2015، وقد احتضنت لقاءات سرية مهدت للاتفاق الأولي بين واشنطن وطهران. كما استضافت محادثات بشأن الأزمة اليمنية بين الحوثيين والسعودية.⁹

الاستقلالية عن المحاور: رفضت السلطنة الانخراط في محاور الصراع الخليجي، مثل الموقف من قطر عام 2017، أو التحالف العربي في اليمن، وهو ما أثار في بعض الأحيان تحفظات خليجية على الموقف العُماني، إلا أن السلطنة تمسكت بموقفها باعتباره ثابتاً وطنياً وليس انحيازاً سياسياً.

تعظيم الأدوات الناعمة: عبر دعم الحوار الثقافي والديني، والاستثمار في العلاقات الثنائية المبنية على الثقة والاحترام، والابتعاد عن التصعيد الإعلامي أو الخطاب العدائي.

2- الأدوات الفكرية (القيم الإسلامية والهوية العُمانية) في صنع القرار.

تُعَدُّ أدوات السياسة الخارجية الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها على الساحة الدولية. وفي حالة سلطنة عُمان، فإن هذه الأدوات تتسم بخصوصية نابعة من تاريخ السلطنة، وموقعها الجغرافي، وثقافتها السياسية، مما مكنها من اتباع نهج مستقل ومتوازن في علاقاتها الدولية.

اعتمدت عُمان على الدبلوماسية التقليدية كأداة رئيسية في سياستها الخارجية، حيث سعت إلى بناء علاقات متوازنة مع مختلف الدول، متجنباً الانخراط في الصراعات الإقليمية والدولية. وقد أشار محمد

بن سعيد الفطيسي إلى أن "السياسة الخارجية العُمانية تفردت بأشكال مختلفة وعديدة من التقاليد والمبادئ السياسية التاريخية التي تعبر عن شكل ومضمون هياكل بنائها السياسي والدبلوماسي".¹⁰

المحور الثاني: آليات تنفيذ في السياسة الخارجية العُمانية ومظاهر الحيد والوسطية

أولاً: الأدوات السياسية والاقتصادية:

4- الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف (وساطات عُمان، عضويتها في المنظمات الدولية).

برزت عُمان كوسيط موثوق في العديد من النزاعات الإقليمية والدولية، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف. فقد لعبت دوراً محورياً في تسهيل الحوار بين إيران والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي الإيراني، مما أسهم في توقيع الاتفاق النووي عام 2015. كما سعت إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة في اليمن وسوريا. وقد أشار تقرير لجيمس وورال (James Worrall) إلى أن "دور عُمان كوسيط لم يكن وليد المصادفة، بل جاء نتيجة تراكم طويل لعلاقات مبنية على الثقة والاحترام المتبادل"¹¹ ومن أدوات امظاهر الحيد والوسطية في السياسة الخارجية العُمانية

5- الأدوات الاقتصادية (اتفاقيات التجارة، الاستثمارات) والثقافية (الدبلوماسية العامة).

استخدمت عُمان العلاقات الاقتصادية والتجارية كأداة لتعزيز سياستها الخارجية، من خلال إقامة شراكات اقتصادية مع مختلف الدول، مما ساعدها على تحقيق التوازن في علاقاتها الدولية. وقد أكد مركز الروابط أن "عُمان تتعامل بواقعية شديدة مع جارة بحجم إيران، بما تمثله من تهديد استراتيجي لأمن الخليج، ومن ثم فهي لا تناصب طهران العداء، بل دائماً ما احتفظت بعلاقات أكثر مرونة معها".¹²

6- القوة الناعمة والخطاب الثقافي من خلال سياسة الانتماء العربي والإسلامي حيث تُولي عُمان أهمية كبيرة لانتمائها العربي والإسلامي، مما ينعكس في مشاركتها الفاعلة في المنظمات الإقليمية والدولية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وقد نص النظام الأساسي للدولة لعام 1996 على أن "سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة"¹³، وهو ما يعكس مركزية هذا الانتماء في رؤيتها السياسية.

كما استخدمت عُمان الإعلام والثقافة كأدوات لتعزيز صورتها الإيجابية على الساحة الدولية، من خلال السياسة الإعلامية والثقافية التي تركز على نشر قيم التسامح والتعايش السلمي، والمشاركة في الفعاليات الثقافية الدولية. وأشارت الباحثة ليا شروود (Leah Sherwood) إلى أن "الخطاب الإعلامي العُماني يدعم مبدأ التعايش ويعكس صورة الدولة المعتدلة إقليمياً ودولياً".¹⁴

ثانيا الحياء في الأزمات الإقليمية

1- الموقف من الأزمات الخليجية : تبنت سلطنة عُمان سياسة واضحة في النأي بالنفس عن الخلافات الخليجية منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، حيث رفضت في العديد من المناسبات الانخراط في النزاعات أو الاصطفافات. ويُعد موقفها من الأزمة الخليجية عام 2017 نموذجًا بارزًا لهذا النهج؛ إذ امتنعت السلطنة عن المشاركة في الحصار الذي فرضته السعودية والإمارات والبحرين ومصر على قطر، وحافظت على علاقاتها الثنائية مع الدوحة، بل قدمت مساعدات لوجستية وغذائية لقطر خلال الحصار.

لقد فُسِّرَ الموقف العُماني من الأزمة الخليجية (2017-2021) باعتباره نابغًا من فلسفة خارجية أعمق، لا تنطلق فقط من اعتبارات ظرفية آنية، بل من قناعة راسخة بضرورة الحفاظ على الحد الأدنى من الوحدة الخليجية والتماسك الإقليمي.

فعُمان رفضت الانخراط في سياسة المحاور أو الانحياز لأي طرف من أطراف الأزمة، وفضّلت التمسك بمبدأ الحياد الإيجابي الذي يجعلها تتبعد عن التصعيد، مع ترك الباب مفتوحًا أمام الوساطة والحوار. وقد عبّر وزير الخارجية يوسف بن علوي عن هذه العقيدة حين قال: "نحن نرى أن الخلافات تُحل بالحوار، لا بالحصار".

هذا الموقف لم يكن مجرد تصريح سياسي، بل تجسيد لمحددات أعمق في السياسة الخارجية العُمانية: تجربة تاريخية طويلة: عُمان خبرت تاريخيًا خطورة الانقسامات الداخلية والإقليمية، ما جعلها تميل دائمًا إلى تفضيل الاستقرار والتوازن.

موقع جغرافي حساس: كونها تجاور إيران من جهة، والسعودية والإمارات من جهة أخرى، يجعلها تدرك أن الانحياز لطرف قد يضر بأمنها القومي.

عقيدة الحياد والوساطة: السلطنة ترى نفسها فاعلاً وسيطاً لا طرفاً منحازاً، لذلك تبنت دوراً هادئاً هدفه عدم توسيع دائرة الأزمة.

الحفاظ على مجلس التعاون الخليجي: رغم الأزمة، كانت عُمان حريصة على بقاء المجلس إطارًا جامعًا، حتى وإن ضعفت فعاليته، لأنه يمثل أداة للتنسيق الإقليمي.

إذن، يتضح أن الموقف العُماني لم يكن براغماتياً أو انتهازياً لحظة الأزمة، بل كان استمراراً لعقيدة دبلوماسية راسخة تقوم على الحيداء الإيجابي، والتمسك بالحوار كآلية لحل النزاعات، وتغليب المصلحة الإقليمية المشتركة على الحسابات الظرفية.

2- العلاقات مع إيران كأنموذج للحيداء الاستراتيجي

تُعد العلاقة مع إيران من أكثر الملفات التي أظهرت استقلالية السياسة الخارجية العُمانية عن التوجه الخليجي العام. فقد حافظت السلطنة على علاقات دبلوماسية واقتصادية وثيقة مع طهران رغم الضغوط الخليجية والأميركية، وشكلت قناة تواصل هامة بين إيران والغرب، خصوصاً في الملف النووي. وقد لعبت عمان دوراً حاسماً في التمهيد لمفاوضات الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (1+5)، عبر استضافة محادثات سرية بين الولايات المتحدة وإيران عام 2012، ما أدى لاحقاً إلى توقيع اتفاق لوزان ثم اتفاق فيينا 2015. هذا الدور نال إشادة دولية، خصوصاً من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري الذي وصف عمان بأنها "شريك موثوق ساهم في إزالة عقود من سوء الفهم بين طهران وواشنطن".

وفي مقابل الاتهامات الخليجية لعمان بالتقارب مع إيران، بررت السلطنة موقفها بضرورة الحفاظ على أمن الملاحة في مضيق هرمز والتعاون الإقليمي، بما يخدم استقرار الخليج برمته وليس فقط عُمان.

3- الوساطة العُمانية في الأزمة اليمنية

منذ اندلاع الحرب في اليمن عام 2015، التزمت سلطنة عُمان موقفاً حيادياً، ورفضت الانضمام إلى التحالف العسكري بقيادة السعودية، رغم عضويتها في مجلس التعاون. كما لم تغلق سفارتها في صنعاء، وظلت تستضيف قيادات من جماعة أنصار الله (الحوثيين) لأغراض إنسانية وسياسية.

وسعت عُمان منذ سنوات إلى تقريب وجهات النظر بين الحوثيين والتحالف العربي، واستضافت سلسلة لقاءات جمعت أطرافاً يمنية مع مسؤولين أميركيين وألمانيين، الأمر الذي ساهم في تثبيت هدنة طويلة نسبياً خلال عامي 2021-2022.

وقد أكد المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث في أكثر من مناسبة على "الدور الإيجابي والمساعد" الذي تؤديه عُمان في تقريب وجهات النظر.

وقد عبّر الباحث فريديريك ويهري عن ذلك بقوله: "عمان تمارس دبلوماسية صامتة لكن فعالة، وتبني الجسور بدلاً من خوض المعارك".

ثالثا الحياد في المحافل الدولية

1- الوساطة في ملفات غير عربية من خلال مساهمة سلطنة عُمان في حل العديد من الأزمات

الإنسانية والسياسية العالمية، أبرزها الوساطة لإطلاق سراح رهائن غربيين محتجزين في اليمن أو إيران. فقد نجحت في الإفراج عن مواطنين أميركيين وإيرانيين وبريطانيين كانوا محتجزين في ظروف معقدة، من دون ضجة إعلامية، ما عزز مكانتها كوسيط محايد وموثوق.¹⁵

ومن الأمثلة الأخرى على الوساطة العُمانية حيث لم يكن دور سلطنة عُمان في الوساطة مجرد مواقف خطابية، بل تجسّد في أحداث وأزمات محددة، عززت من صورتها كوسيط موثوق وهادئ:

الأزمة الخليجية (2017-2021):

خلال المقاطعة التي فرضتها السعودية والإمارات والبحرين ومصر على قطر، تبنّت عُمان موقفاً محايداً، فلم تنخرط في سياسة المحاور، بل أبقت قنواتها مفتوحة مع جميع الأطراف. هذا الموقف لم يكن سلبياً، بل مثل تطبيقاً لـ"الحياد الإيجابي"، حيث استمرت مسقط في لعب دور ميسّر غير معلن للاتصالات، وساهمت في إبقاء حد أدنى من التنسيق داخل مجلس التعاون الخليجي إلى حين التوصل إلى اتفاق العلا في يناير 2021.

الوساطة في الملف النووي الإيراني:

تُعد عُمان من أبرز الوسطاء غير المعلنين بين إيران والولايات المتحدة، حيث احتضنت في مسقط عام 2013 المفاوضات السرية التي مهّدت إلى توقيع الاتفاق النووي (JCPOA) عام 2015. هذا الدور أكسبها ثقة متبادلة من الطرفين، وقد تكرر في السنوات الأخيرة مع محاولات إحياء الاتفاق بعد انسحاب واشنطن منه عام 2018.

ملف اليمن (منذ 2011 إلى اليوم):

احتضنت عُمان العديد من جولات الحوار بين أطراف الأزمة اليمنية، خصوصاً مع الحوثيين، وسهّلت مرور المبعوثين الأميين، كما لعبت دوراً حيويًا في إطلاق سراح رهائن أجناب محتجزين في اليمن بوساطات متكررة بين 2015 و2020.

الإفراج عن رهائن غربيين في إيران واليمن:

عام 2010: نجاح الوساطة العُمانية في الإفراج عن ثلاثة أميركيين احتجزتهم إيران بتهمة التسلّل عبر الحدود.

عام 2011: لعبت مسقط دورًا رئيسيًا في تبادل سجناء بين الولايات المتحدة وإيران، في عملية معقدة عكست الثقة الكبيرة في الحياد العُماني.

عام 2015-2016: توسطت عُمان في إطلاق سراح رهائن بريطانيين وأميركيين كانوا محتجزين في اليمن.

وساطات إنسانية دولية: لم تقتصر الوساطات العُمانية على القضايا الإقليمية، بل شملت ملفات ذات طابع إنساني عالمي، حيث تحركت مسقط بصمت لإطلاق سراح رهائن من جنسيات مختلفة دون إثارة ضجة إعلامية، ما أكسبها سمعة كوسيط موثوق، قادر على تحقيق نتائج عملية بعيدًا عن الحسابات الدعائية¹².

2- الحياد في المنظمات الإقليمية والدولية على هذا المستوى تميزت السلطنة بمواقف متزنة في المحافل الدولية، فهي غالبًا ما تصوت لصالح الحلول السياسية والسلمية، وتمتنع عن التصويت حين ترى أن القرار منحاز لطرف دون آخر. على سبيل المثال، امتنعت عمان عن دعم قرارات تدين النظام السوري، لكنها في الوقت نفسه لم تدعمه صراحة، بل أكدت على ضرورة حل الأزمة سياسيًا دون تدخل عسكري. في إطار سياستها الخارجية القائمة على الحياد الإيجابي والوساطة، حرصت سلطنة عُمان على فتح قنوات الحوار مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية، دون الانخراط في سباق التطبيع مع إسرائيل أو الانحياز لأي طرف من الأطراف المتصارعة في المنطقة. ومن أبرز تجليات هذا الموقف، زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى مسقط عام 2018، والتي أثارت جدلاً واسعاً على مستوى الخليج العربي. إلا أن السلطنة فسرت هذه الخطوة على أنها جزء من فلسفة "فتح الحوار مع الجميع"، وليست اصطفاً سياسياً أو دعماً لأي جهة على حساب الأخرى. وقد أسهمت هذه الزيارة في تعزيز صورة عُمان كوسيط محايد وموثوق، قادر على الحفاظ على علاقاته مع الدول العربية، وفي الوقت نفسه، الاحتفاظ بقدرته على التواصل مع الأطراف الدولية المختلفة، بما يتيح لها لعب دور الوساطة في الأزمات الإقليمية والدولية. هذا الموقف يُظهر بوضوح أن السياسة الخارجية العُمانية لا تقتصر على المواقف الظرفية، بل تنطلق من عقيدة راسخة ترتكز على الاستقلالية، الحوار، والحفاظ على التوازن الإقليمي.¹⁶

المحور الثالث: التحديات ومستقبل السياسة الخارجية في عهد السلطان هيثم بين الثبات والتكيف

أولا التحديات الإقليمية والدولية:

1- التوترات في الخليج (العلاقة مع إيران، الأزمات اليمنية).

رغم أن سلطنة عمان قد نجحت في الحفاظ على سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة، فإنها لم تخلُ من التحديات الإقليمية والدولية التي قد تؤثر على استراتيجياتها. تتنوع هذه التحديات بين ضغوطات إقليمية نتيجة للصراعات في المنطقة، والتوترات الدولية التي قد تؤثر على مكانتها كوسيط دولي. وفي هذا المبحث، سنستعرض أبرز هذه التحديات التي تواجه سلطنة عمان، وكيف تؤثر على سياستها الخارجية.

الصراعات الإقليمية والضغوط السياسية: تُعد المنطقة الخليجية والشرق الأوسط بؤرة توتر مستمر، حيث تشهد العديد من النزاعات بين القوى الإقليمية. وأحد أبرز التحديات التي تواجه عمان هو التوازن بين الحفاظ على علاقاتها الودية مع جيرانها مثل المملكة العربية السعودية والإمارات من جهة، وبين الحفاظ على علاقاتها القوية مع إيران من جهة أخرى. ففي الوقت الذي تشارك فيه عمان في التوافق مع دول مجلس التعاون الخليجي في بعض الملفات، إلا أن علاقاتها مع إيران قد تجعلها عرضة لضغوط سياسية من جيرانها الآخرين. كما أشارت دراسة أجراها مركز دراسات الشرق الأوسط إلى أن "عمان تُواجه ضغوطاً متزايدة من قبل بعض دول الخليج لمراجعة موقفها الحيادي في النزاع بين إيران والدول الغربية".¹⁷

النزاع اليمني وتداعياته الإقليمية: تعتبر الأزمة اليمنية أحد التحديات الكبرى التي تواجه السياسة الخارجية العمانية. على الرغم من أن سلطنة عمان قد تمكنت من الحفاظ على دور الوسيط في النزاع اليمني، إلا أن استمرار هذه الحرب يضع عمان في وضع حساس، إذ أن النزاع يشمل عدة أطراف إقليمية ودولية.

وقد أكدت صحيفة The Guardian أن "عمان تجدد نفسها بين مطرقة التحالف العربي في اليمن وسندان الحوثيين المدعومين من إيران"¹⁸. في هذا السياق، تسعى عمان إلى تجنب الدخول في أي شكل من أشكال الصراع المباشر، ولكن استمرارية الأزمة تزيد من تعقيد موقعها السياسي.

2- الضغوط الاقتصادية والاستقطاب العالمي (العلاقات مع أمريكا والصين).

تُواجه عمان تحديات في علاقاتها مع القوى الكبرى، خصوصاً مع الولايات المتحدة وروسيا. في الوقت الذي تسعى فيه عمان إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، خاصة في مجالات التجارة

والأمن، فإنها تواجه صعوبة في الموازنة بين هذه العلاقات وعلاقتها مع روسيا والصين. وقد أشار الباحث الأكاديمي جوناثان فولر في مقاله *Middle East Politics and Oman's Neutrality* إلى أن "عُمان تحاول إقامة علاقات استراتيجية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا، مما يضعها في موقف حساس خلال الأزمات الدولية".¹⁹

تأثيرات الأزمة السورية واللبنانية

بينما تحاول عُمان تجنب الانخراط المباشر في النزاعات الإقليمية، فإنها لا تستطيع أن تظل بمنأى عن تداعيات الأزمات المستمرة في كل من سوريا ولبنان. فالنزاع السوري على سبيل المثال قد عمق الانقسامات بين القوى الإقليمية، وأدى إلى دخول العديد من الأطراف الدولية في اللعبة السياسية. وبالنسبة لعُمان، فإن موقفها الحيادي في هذه الأزمات يضعها في موقف لا يمكنها فيه التدخل بشكل فاعل، ولكنها في الوقت نفسه تُحاول تعزيز دورها كوسيط للتقريب بين الأطراف. في هذا السياق، أفاد تقرير نشره مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي أن "عُمان تسعى إلى الاستفادة من علاقتها الجيدة مع دمشق لتحسين صورة السلطنة في الشرق الأوسط".²⁰

التحديات الاقتصادية والتغيرات العالمية: تواجه السياسة الخارجية العُمانية أيضًا تحديات اقتصادية تؤثر بشكل غير مباشر على قدرتها على تنفيذ سياساتها الخارجية. إن انخفاض أسعار النفط والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها السلطنة، نتيجة للأزمة المالية العالمية، قد يؤثر على قدرتها على تنفيذ أهداف سياستها الخارجية. كما أشار تقرير من البنك الدولي إلى أن "تحديات الاقتصاد العماني، خصوصًا في قطاع النفط، تضع ضغطاً على استراتيجيات سلطنة عُمان الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية ومشاركتها في المنظمات الدولية".²¹

سادسًا: التغيرات في السياسات الأمريكية والإيرانية

من أبرز التحديات التي تواجه عُمان هو التغيرات المستمرة في السياسات الأمريكية والإيرانية. حيث أن السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتغير بشكل مستمر، مما يضع عُمان في موقف صعب عندما يتعين عليها الحفاظ على علاقاتها مع إيران من جهة، وفي نفس الوقت الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة. وقد أشار معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى إلى أن "عُمان تكافح لموازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة مع الحفاظ على الروابط الوثيقة مع إيران في الوقت الذي تشهد فيه السياسة الأمريكية تقلبات كبيرة".²²

ثانياً: الثبات في المبادئ والقيم الدبلوماسية التقليدية

1. الحفاظ على الحياد والوساطة في النزاعات

تُعد سياسة الحياد الإيجابي من أبرز سمات السياسة الخارجية العُمانية منذ عهد السلطان قابوس بن سعيد، وقد حافظت سلطنة عُمان تحت قيادة السلطان هيثم بن طارق على هذا النهج، رغم التحولات الكبيرة التي تشهدها منطقة الخليج والعالم. فالحياد لدى عُمان لا يعني الانعزال أو عدم الاهتمام بالأحداث، بل هو موقف استراتيجي نابع من رؤية واضحة تهدف إلى تعزيز الحوار وحل النزاعات بالوسائل السلمية²³.

وقد ظل هذا المبدأ ثابتاً في عهد السلطان هيثم، كما تجلّى في استمرار دور عُمان كوسيط في عدد من الأزمات، خصوصاً بين الولايات المتحدة وإيران، وفي الأزمة اليمنية.

ففي أعقاب اغتيال قاسم سليماني عام 2020، لعبت عُمان دوراً محورياً في تخفيف التوترات بين واشنطن وطهران²⁴. كما واصلت استضافة اللقاءات بين الحوثيين والسعوديين، مما يؤكد أن الوساطة لا تزال أداة رئيسية في أدواتها الدبلوماسية²⁵.

2. تعزيز الأدوات المؤسسية (مثل مركز الحوار العُماني)

إلى جانب الحياد والوساطة، فإن عُمان تعمل على تعزيز الأطر المؤسسية التي تدعم دبلوماسيتها الناعمة. ومن أبرز هذه الأدوات "مركز الحوار العالمي" الذي تأسس عام 2018 برعاية وزارة الخارجية، ويهدف إلى تعزيز قيم الحوار والتسامح والتفاهم بين الثقافات والأديان. ويعتبر هذا المركز جزءاً من استراتيجية أوسع تسعى إلى تعزيز صورة عُمان كدولة معتدلة ومُسهّلة للحوار بين الأطراف المتنازعة.

كما أن انخراط عُمان في مؤتمرات دولية حول الوسطية والسلام، مثل مؤتمر "الإسلام الوسطي" الذي تنظمه سنوياً، يعزز من دورها كفاعل ثقافي وديني في العلاقات الدولية هذه المؤسسات تلعب دوراً متزايداً في دعم المواقف السياسية العُمانية، وتقديم غطاء فكري وثقافي لها.

ثانياً: التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية

1. تحديث الأدوات الاقتصادية في إطار "رؤية عُمان 2040"

رغم استمرارية المبادئ الدبلوماسية الأساسية، فإن السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان هيثم تواجه ضرورة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، وهو ما يتجلى في ربط السياسة الخارجية بـ"رؤية عُمان 2040"، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

ومن هنا، أصبحت الأدوات الاقتصادية أكثر أهمية في السياسة الخارجية، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاستثمارية مع دول مثل الإمارات والصين، بهدف جذب الاستثمارات وتنويع الشركاء الخارجيين. كما شاركت عُمان في منظمات اقتصادية إقليمية جديدة، مثل "منتدى التعاون العربي الصيني"، مما يعكس تحولاً في التركيز نحو الجانب الاقتصادي في العلاقات الدولية.

2. إدارة التحالفات في ظل التنافس الجيوسياسي (التوازن بين القوى الكبرى)

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تصاعداً في التنافس بين القوى الكبرى، خصوصاً بين الولايات المتحدة من جهة، والصين وروسيا من جهة أخرى. وفي هذا السياق، عملت عُمان على اتباع سياسة متوازنة تُحافظ على علاقاتها مع جميع الأطراف دون الانحياز لأي منها.

ففي الوقت الذي تُحافظ فيه على الشراكة الأمنية والعسكرية مع الولايات المتحدة، فقد زادت من علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية مع الصين، كما شاركت في منديات اقتصادية تضم روسيا والهند، ضمن محاولة لبناء شبكة علاقات متعددة المصادر. وهذا ما ظهر جلياً في زيارة السلطان هيثم بن طارق إلى الجزائر في مايو 2025، والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات مع أفريقيا وجنوب العالم، بعيداً عن الهيكلية التقليدية للعلاقات الدولية²⁶.

رغم استمرارية العديد من الثوابت، فإن السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان هيثم بن طارق تواجه تحديات كبيرة تتطلب قدراً من التكيف والتجديد. فقد شهد العالم تغيرات جوهرية في موازين القوى، خاصة مع تصاعد التنافس الأمريكي - الصيني، وتراجع النفوذ الغربي، وبرز تحالفات جديدة في المنطقة. ومن أوجه التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية التوجه نحو التنويع في الشركاء الخارجيين الذي سيعد من أبرز سمات السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان هيثم بن طارق. ففي ظل التغيرات الكبيرة التي تشهدها المنطقة، مثل تنامي النفوذ الصيني والروسي، وتراجع الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط، فإن مسقط تسعى إلى تنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية لضمان استقلالية قرارها الوطني.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك الزيارة التي قام بها السلطان هيثم بن طارق إلى الجزائر في 04 ماي 2025، وقد حملت دلالات مهمة على المستويين الثنائي والإقليمي.

تناولت المباحثات بين السلطان هيثم والرئيس الجزائري عبد المجيد تبون سبل تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الأمن الإقليمي واستقرار منطقة شمال إفريقيا والخليج العربي. وقد عُدَّت هذه الزيارة خطوة رمزية في تقوية العلاقات الثنائية، وإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية العُمانية نحو اهتمام أكبر بمنطقة أفريقيا والجزائر كشريك استراتيجي محوري فيها.

خاتمة:

أظهرت الدراسة أن السياسة الخارجية العُمانية، في عهد السلطان هيثم بن طارق، تمثل استمراريةً لنهج تاريخي راسخ قائم على الحياد الإيجابي والوسطية وعدم الانحياز، إلا أنها في الوقت نفسه تستجيب لمتطلبات عصر متغير يشهد تحولات جيوسياسية سريعة وتنافسًا دوليًا حادًا. وقد نجحت عُمان عبر هذا النهج في الحفاظ على استقلالية قرارها الوطني، وتعزيز دورها كوسيط موثوق به في عدد من الأزمات الإقليمية والدولية، خصوصًا في الأزمة اليمنية والعلاقات بين إيران والغرب.

ومن خلال التحليل التاريخي والمقارن للسياسة الخارجية العُمانية منذ عهد السلطان قابوس وحتى اليوم، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الرئيسية:

أولاً: إن سياسة الحياد العُمانية ليست موقفًا مؤقتًا أو انعزلاً عن القضايا الدولية، بل هي استراتيجية مدروسة تعتمد على الحوار، والوساطة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ثانيًا: استطاعت عُمان تحقيق توازن دقيق بين الداخل والخارج، حيث ساهمت هذه السياسة في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وفي نفس الوقت تعزيز موقعها كلاعب محوري في حل النزاعات السلمية.

ثالثًا: برزت عُمان كنموذج مختلف في بيئة إقليمية متأججة بالصراعات، حيث ابتعدت عن المحاور والاصطفافات الصارمة، وفضلت الانفتاح المتوازن على جميع الأطراف.

رابعًا: رغم النجاحات الكبيرة، فإن السياسة الخارجية العُمانية تواجه تحديات كبيرة، منها: الضغوط الإقليمية من بعض الجيران، والتنافس الدولي على منطقة الخليج، وتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية التي قد تؤثر على قدرتها على تنفيذ سياساتها الخارجية بشكل فعال.

بناءً على هذه الاستنتاجات، يمكن تقديم بعض المقترحات التي قد تسهم في تعزيز فعالية السياسة الخارجية العُمانية في المستقبل:

أولاً: ضرورة تعزيز المؤسسات الدبلوماسية ذات الطابع الثقافي والديني، مثل مركز الحوار العالمي، لتوسيع نطاق "القوة الناعمة" العُمانية.

ثانياً: العمل على تنويع الشركاء الاقتصاديين والسياسيين، خصوصاً مع دول الجنوب العالمي (أفريقيا، آسيا)، لتقليل الاعتماد على العلاقات التقليدية مع الغرب أو الجوار الإقليمي.

ثالثاً: تطوير أدوات اقتصادية أكثر فاعلية ضمن إطار "رؤية عُمان 2040"، لجعل الاقتصاد عاملاً مساعداً في دعم السياسة الخارجية وليس عائقاً لها.

رابعاً: الاستمرار في العبور بحكمة بين أمواج التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، دون الانجرار إلى أي جانب بشكل يهدد استقلالية القرار العُماني.

خامساً: تشجيع التعاون الثلاثي أو الإقليمي مع دول مثل الجزائر والمغرب وإندونيسيا لبناء شراكات استراتيجية جديدة خارج المحاور التقليدية.

وباختصار، فإن السياسة الخارجية العُمانية، في عهد السلطان هيثم بن طارق، تُشكّل نموذجاً استثنائياً في المنطقة، حيث تجمع بين الثبات في المبادئ والتكيف مع المتغيرات. ومن شأن الاستمرار في هذا النهج، مع تحديث الوسائل والأدوات، أن يعزز من دور عُمان كدولة تعمل من أجل السلام والاستقرار في منطقة متأرجحة، وهو ما يجعل هذا النموذج مصدر إلهام للدول التي تسعى إلى تحقيق الأمن الإقليمي عبر الحوار والتفاهم.

التهميش:

¹ محمد عبد الله، السياسة الخارجية لسلطنة عمان: دراسة في التوازن والحياة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 44.

² F. Gregory Gause III, The International Relations of the Persian Gulf (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 22

³ الحياد الإيجابي: مفهوم ظهر مع قادة حركة عدم الانحياز (خصوصاً نهر، عبد الناصر، وتيتو)، ويعني عدم الانحياز لأي من المعسكرين المتصارعين خلال الحرب الباردة، مع السعي للمساهمة الإيجابية في حل النزاعات الإقليمية والدولية، عبر الوساطة والدبلوماسية الوقائية.

⁴ مارسيل فاليري، عمان: السياسة والمجتمع في عهد قابوس، (لندن: هيرست، 2009)، ص 142-143.
⁵ النظام الأساسي للدولة، سلطنة عمان، 2021.

6 Al-Rashdi, K. "Omani Foreign Policy in the Gulf Crisis : Strategic Patience or Passive Neutrality?" , *Gulf Affaires Journal*, Vol. 6, Issue (2020), p. 17

⁷ أنوشيروان إختشامي ومهدي زويري، إيران وصعود المحافظين الجدد: سياسة الثورة الصامتة في طهران، (لندن: دار آي.بي. تويريس، 2008)، ص 57.

⁸ سلطان بركات وسيمون ميلتون، التحوط الاستراتيجي في الخليج: حالة عمان، ط 1 (الدوحة: جامعة قطر، 2020).

⁹ إبتسام الكتيبي، "Middle East Policy, The Role of Oman in Gulf Mediation"، المجلد 24، العدد 3 (2017)، ص 40-43.

¹⁰ محمد بن سعيد الفطيسي، "الحياد والعزلة في السياسة الخارجية العمانية"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 29، 2020، ص. 11.

¹¹ James Worrall, Switzerland of Arabia: Omani Foreign Policy and Mediation Efforts in the Middle East, *The International Spectator*, Vol. 56, No. 4, 2021, pp. 102-117.

¹² مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، "نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية"، 2015.

¹³ النظام الأساسي للدولة، سلطنة عُمان، المرسوم السلطاني رقم 96/101، المادة 1.

¹⁴ Leah Sherwood, *Understanding Oman's Foreign Policy*, ResearchGate, 2019.

- ¹⁵ ابتسام الكتيبي، "دور عُمان في الوساطة الخليجية"، سياسة الشرق الأوسط، المجلد 24، العدد 3 (2017)، ص ص 44-45.
- ¹⁶ بي بي سي العربية BBC Arabic، "تنتياهو يزور عُمان ويلتقي السلطان قابوس"، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-45996029>، شوهدي في 2025/05/13.
- ¹⁷ مركز دراسات الشرق الأوسط، "الضغوط على عمان في العلاقات الخليجية - الإيرانية"، دراسات الشرق الأوسط، 2018، ص. 24.
- ¹⁸ The Guardian, "Oman's Role in the Yemeni Conflict and Regional Politics," 2019.
- ¹⁹ Jonathan Fuller, Middle East Politics and Oman's Neutrality, Georgetown University Press, 2020.
- ²⁰ Council on Foreign Relations, "Oman's Neutrality in the Syrian Conflict," 2017.
- ²¹ World Bank, "Oman's Economic Challenges and Foreign Policy," 2020.
- ²² Washington Institute for Near East Policy, "Oman's Struggle to Balance US and Iranian Interests," 2021.
- ²³ محمد بن سعيد الفطيسي، السياسة الخارجية العُمانية: دراسة في التاريخ والتحديّات (مسقط: دار الفكر، 2021)، ص 45.
- ²⁴ مركز الروابط للبحوث والدراسات. العلاقات العُمانية الإيرانية: التوازن بين المصالح والضغوط. بيروت: منشورات الروابط، 2020.
- ²⁵ شحاتة العربي، "هل تحقق المتغيرات الإقليمية اختراقًا للأزمة اليمنية؟"، STRATEGIECS، 18 أبريل 2024، متاح على الرابط <https://strategiecs.com/ar/analyses/>: هل -تحقق- المتغيرات- الإقليمية-اختراقًا-لأزمة-اليمنية شوهدي في 22 ماي 2025.
- ²⁶ Carnegie Endowment for International Peace. Oman's Emerging Foreign Policy under Sultan Haitham, 2023.